

أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-

* أ. يحيى مناصري

** ط.د. بوشو محمد نجيب

الملخص:

انطلقت الدراسة من حقيقة وجود ظاهرة الفساد في دول العالم كافة، سواء المتقدمة منها أو النامية بدون استثناء، ما استدعى الاهتمام بمواجهة هذه الظاهرة لأثارها السلبية على القيم الأخلاقية والوظيفية وعلى كفاءة الأجهزة الإدارية وإعاقة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد أثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بالاعتماد على الأسلوب القياسي التحليلي من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الفساد كمؤشرات مستقلة والتي تم اختيارها اعتمادا على دراسات سابقة في هذا المجال، ومؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2012) كمؤشر تابع، وذلك بأسلوب قياسي يعتمد على معالجة بيانات المؤشرات المعتمدة والتي تم تجميع بياناتها من مصادر مختلفة، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The study was launched from the fact of the existence of the corruption phenomenon in all countries of the world, both developed and developing with no exception, what lead to confront this phenomenon for its negative effects on the ethical and functional values and the efficiency of the administrative organs and impeding the economic and social development programs . This study was an attempt to determine the effects of corruption on economic development in Algeria, depending on the standard method By defining the relationship between a set of indicators of corruption as independent indicators that have been selected based on previous studies in this area, the indicator of economic growth during the period (1996-2012) as a continued indicator, with the standard method depends on processing the approved indicators data, which were compiled from different sources, based on statistic analysis program SPSS.

Keywords : Corruption, economic development.

* أ. يحيى مناصري، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر.
 ** ط.د/محمد نجيب بوشو، طالب دكتوراه كلاسيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.

مقدمة:

ليس هناك اختلاف على أن الفساد بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للدول، يعتبر عنصرا مهما في تدني وتراجع مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية، كما أن آثار الفساد السلبية لا تقتصر على مجتمع دون آخر بل تمتد إلى كل المجتمعات، إلا أن الفساد يكون له اثر اكبر في المجتمعات النامية التي تتميز ببعض الخصائص والصفات جعلتها مرتعا للممارسات الفاسدة، والجزائر كغيرها من الدول النامية لم تسلم من آثار هذه الظاهرة، ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول تحديد مختلف هذه الآثار على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الفساد ومؤشر التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1996-2012)، وذلك بأسلوب قياسي يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لهذه المتغيرات.

المحور الأول: ماهية الفساد

أعطيت للفساد تعريفات عديدة في نظرتها وطابعها وفلسفتها، فمنها من يوسع مضمونه لربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليده ونظم عقائدية وسياسية وبيئية أخرى، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفضول واستجابة للحاجة أو ردة فعل لأوضاع سياسية أو اجتماعية محددة، على أنه ومع الاعتراف بوجود هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم الفساد، فإننا سوف نورد بعض التعريفات والتصنيفات الشائعة له:

أولا: مفهوم الفساد

يعرف الفساد على أنه "سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على / أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة"¹. كما يعرف على أنه: "خلل في منظومة الحقوق والواجبات في المجتمع، يعطي أفرادا أو جماعات حقوقا غير مستحقة على حساب الاثبات من حقوق الآخرين، أو يعفي مجموعة معينة من الواجبات أو الخضوع للقوانين المتفق عليها في المجتمع نتيجة لاقتراحهم من السلطة أو قدرتهم على التأثير فيها بالمال أو غيره"². ويعرفه "أحمد هيجان" بأنه: "ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف لشرع والأنظمة الرسمية سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد أو المؤسسات من داخل أو خارج الجهاز الحكومي"³.

ثانيا: أنواع الفساد

قسم المختصون الفساد إلى أصناف مختلفة، كتقسيمه إلى فساد مالي وفساد إداري، وتقسيمه إلى فساد سياسي وفساد اقتصادي، وكذلك تقسيمه إلى فساد كبير وآخر صغير.

وقد وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، إحداها تعتبر الفساد عاملا خارجيا بالنسبة للعملية السياسية والأخرى تعتبره جزءا داخليا منها. ووفقا لأي من الرأيين، يمكن تحديد ثلاث أنواع من الفساد وهي⁴:

النوع الأول: هو الفساد الذي يؤدي إلى حصول الفرد أو الشخص المعنوي على حق من حقوقه القانونية، فهو فساد دون سرقة، بحيث إذا قدم شخص مثلاً رشوة إلى موظف حكومي لاستخراج جواز سفره دون وجود عائق قانوني يمنع إصدار هذا الجواز فإن الصورة المحددة لهذا النوع من الفساد هي رشوة المسؤولين لتخطي الصفوف والحصول على خدمة قانونية .

النوع الثاني: هو ذلك الفساد الذي ينتهك القواعد القانونية أو يؤدي إلى التطبيق المتحيز لهذه القواعد، وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً وأهم الآثار المباشرة لهذا النوع من الفساد هي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل.

النوع الثالث: هو ما يطلق عليه "الاستيلاء على الدولة"، وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة العامة إلى قواعد وتعليمات تحابي مصالح المفسدين. والافتراض الأساسي في تفسير هذا النوع من الفساد هو أن التشريعات والسياسات العامة تتأثر بشكل حاسم عن طريق رشوة أعضاء المجالس التشريعية من جانب رجال الأعمال وذوي المصالح، بمعنى أن السياسات العامة يتم وضعها لصالح تلك الأقليات.

المحور الثاني: أسباب الفساد وآثاره

سنحاول في هذا البحث تبيان مختلف المقاربات المفسرة لأسباب الفساد وكذا مختلف الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

أولاً: أسباب الفساد

تعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من دولة إلى أخرى، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي، فالفساد آفة ترمي بضلالها على جميع المجتمعات دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة على اختلاف نضجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشير "محمد هشماوي" إلى ثلاث مقاربات يرى بأنها تفسر انتشار الفساد وهي⁵:

1. **المقاربة السوسولوجية:** تركز أساساً على ما سماه بـ "الكلفة الأخلاقية" أي انعكاس استيعاب قيم الخدمة العمومية من طرف الموظفين الإداريين، إذ أن التغيرات في الكلفة الأخلاقية تفسر بالتطور الأخلاقي للمجموعة "كلما كانت الكلفة الأخلاقية مرتفعة كلما كان الفساد ضعيف الانتشار".

2. **المقاربة الاقتصادية:** إن الفرد إنسان اقتصادي بطبعه يقوم بـ "اختيار عقلائي" باللجوء إلى الفساد عندما يجعل منه النظام المؤسساتي للحوافز مفيداً.

3. **المقاربة الثالثة المحللة لأسباب الفساد هي نظرية الألعاب:** إن الاختيار بين الامتثال وانتهاك معايير الخدمة العمومية لا يرتبط فقط بالاختيارات الفردية والبيئة المؤسساتية ولكن أيضاً بالتفاعل الاستراتيجي مع اختيارات يقوم بها أفراد آخرون، بمعنى كل ما كان الفساد منتشرًا كلما قلت إمكانية التبليغ عنه من طرف أولئك الذين هم ضمن تبادلات غير شرعية، وستكون التكلفة التي يدفعها أولئك الذين يريدون أن يبقوا نزهاء، أكبر، وبالعكس كلما كان الفساد هامشياً كلما أصبح البحث عن شريك موثوق به أمراً صعباً.

كما حدّد البعض رؤيتين لأسباب الفساد، وترتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم فيه⁶:

أ. **الرؤية الأولى:** الفساد وفق هذه الرؤية سببه سياسي، بحيث يُنسب الفساد إلى الدكتاتورية، وتتركز على الحاكم الذي يحوز على السلطة ويجهض المشاركة الشعبية، ومظاهره هنا لا تقف عند الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات أو ما يسمى بلعبة المصالح؛

ب. **الرؤية الثانية:** هي تُعزّي الفساد إلى النظام الرأس مالي المرتبط بالسوق الرأس مالية العالمية، ذلك أنه يقوم على التنافس من أجل المصلحة الفردية والسعي وراء المادة دون اعتبار للقيم ، وتتناول هذه الرؤية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، فالدولة تمنح القطاع الخاص التراخيص وتنضم الأسعار وتفرض الضرائب والرسوم وفي المقابل يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الوزارية والحكومية، وما يقدمه للعاملين في الحكومة من ذوي السُّلطة والنفوذ من رشاوى وعمولات.

هناك أيضا من يربط الفساد بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك إن المجتمعات الانتقالية عانت من ظاهرة تفشي الفساد بسبب غياب الرؤية وتداخل القضايا وحتى ازدواج النظرة، فالدول التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وآليات السوق الحر، ضرب الفساد بشدة أدواتها الإدارية، ذلك أن عملية التحول لم تشتمل على الأدوات والآليات التي يتطلبها النظام الجديد، بحيث لا يمكن الحديث عن اقتصاد حر مع استخدام ذات الأدوات بل والآليات التي جرى استخدامها في ظل الاقتصاد المركزي المخطط، إذ تكثرت في هذه الحالة الثغرات وتعددت الفجوات ويتسلل الفساد إلى المجتمعات⁷.

ثانيا : أثار الفساد

توحي كلمة الفساد عادة بالأضرار التي تلحق بالمجتمع وكذلك بالأضرار التي تلحق الأفراد، وقد خلص "كليتجارد" في دراسة له إلى أن: "معظم الفساد يضر بمعظم الناس في معظم الوقت، غير أن كل أنواع الفساد تعود بالفائدة على شخص ما، وإلا ما كان ليحدث، وفي بعض الأحيان تتوزع الفوائد على نطاق واسع"⁸. وهناك من يحاول تبرير الفساد حيث يسمونه "فسادا منتجا"، إذ يرى بعض الدارسين أن الفساد قد يسهم بخلق مناخ ملائم للاستثمار، لأنه يمكن من الحصول على التراخيص لإنشاء المشاريع والصناعات التي لا يمكن تجاوز عقبات الروتين والتعقيد في إصدارها إلا من خلال تقديم الرشاوى والمنافع لبعض أصحاب النفوذ القادرين على استصدارها بوسائلهم الخاصة⁹.

ومن منطلق تبريري كذلك هناك من يرى بأن الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة، الأمر الذي يوجد تبريراً مشروعاً لاستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا توقفت التعاملات وتوقف النمو¹⁰.

وعموما يجمل "عبد الخالق فاروق" أثار الفساد في قوله: "...من المنظور الاقتصادي البحث يشكل الفساد هدرا للموارد التي تتسم بالندرة، خاصة في البلدان النامي، وفي المنظور التنموي الأوسع يعطل الفساد فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية، ويقوي من قيم وسلوك الربح السريع

من خلال توظيف الربيع على القلة من وجهي القوة (السلطة والثروة)، بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام، ويساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الثروة، مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، وعلى وجه الخصوص، يوطد استئثار الفساد من أسس سوء الحكم من خلال قيام تزواج خبيث بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصائها¹¹.

المحور الثالث: تحديد أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحديد آثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي متعدد يبرز العلاقة بين بعض مؤشرات الفساد كمؤشرات مستقلة ومؤشر التنمية الاقتصادية كمؤشر تابع.

أولا: حجم الفساد في الجزائر

إنّ تقدير حجم الفساد بشكل دقيق أمر في غاية الصعوبة، وغالبا ما تكون الإحصاءات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال.

الجدول رقم(1): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2014).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدرجات	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2
الترتيب العالمي	88	97	97	84	99	99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدرجات	2.8	2.9	2.9	2.9	3.6	3.6
الترتيب العالمي	111	105	112	105	88	88

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية.

يلاحظ من خلال الجدول أنّ الجزائر احتلت المرتبة 88 عالميا في سلم الفساد، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 3.6 من أصل 10 في المؤشر، ما يعني أن منظمة "الشفافية الدولية" لم تسجل تطورا إيجابيا خلال الفترة الماضية - عدم وجود مؤشرات عن إرادة حكومية لمحاربة الفساد - باعتبارها لم تتعد كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف "0" يعني فاسد جدا وتصنيف "10" يعني "نظيف جدا"، وتصنيف الجزائر كان في حدود 3.6 فقط، وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة للمنظمة التي تعتبر أن حصول أي دولة على نقاط في حدود ثلاثة نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام إرادة سياسية لمحاربتها، كما يلاحظ أيضا استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج

منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط من عشرة، ما يعني في منظور هذه الهيئة أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد.

ثانيا : مراحل المعالجة الاقتصادية القياسية للنموذج

تتمثل مراحل المعالجة القياسية للنموذج في الآتي:¹²

أ: تحديد صيغة النموذج

إن صياغة النموذج الاقتصادي ما هي إلا عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو جملة من المعادلات، حيث أن هذه الأخيرة عبارة عن علاقة تجمع بين متغير تابع، وآخر مستقل أو عدة متغيرات مستقلة، وتدعى كذلك بالمتغيرات التفسيرية.

إن صيغة النموذج تتوقف على نص النظرية الاقتصادية وما تقترحه أو ما يوصى به في شكل سحابة النقاط أو على ما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة.

ب: تقدير وتقييم النموذج:

بعد صياغة النموذج تأتي مرحلة تقدير معلمات هذا النموذج، والتي تتم في الغالب من خلال طريقة المربعات الصغرى، ومن ثم يأتي دور التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج، فالتقييم الاقتصادي يقدم مدى قابلية النموذج ومطابقته للنظرية الاقتصادية عن طريق العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع للنموذج. أما التقييم الإحصائي فهو يتناول الاختبارات الإحصائية وهذا بهدف قياس أداء معلمات النموذج أو النموذج كاملاً، ويكون التقييم وفق مجموعة من الاختبارات نستعرضها فيما يأتي من الدراسة¹³.

ثالثا : فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.

نحاول في هذا الجزء من البحث قياس أثر انتشار الفساد-من رشوة واستغلال المنصب العام من قبل الموظفين، وسوء الإدارة وهدر المال العام، والسياسات الاقتصادية القسرية غير المدروسة للحكومات، وانعدام الاستقرار والبيروقراطية وغيرها كمتغيرات ممثلة بـ(06) متغيرات أو مؤشرات مستقلة، تقيس مدى انتشار الفساد في الدولة، جمعت بياناتها من قبل منظمات مختلفة، مستقلة، حكومية ودولية على رأسها مؤسسة "البنك الدولي"- على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1996 - 2012)، ومن الضروري الإشارة إلى أن سلم القياس للمتغيرات المستقلة جميعها من المصدر على مقياس (0 - 100) حيث القيمة الكبرى هي القيمة الفضلى، ومتغير تابع وحيد (Y) هو مؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي وهو على مقياس (مليون دينار جزائري)، وتمثل المتغيرات المستقلة في ما يلي:

X₁: حق التعبير والمساءلة: يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية والانتخابات الحرة والنزاهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.

X₂:الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات أثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي أو صراع داخلي أو تشتت الطبقة السياسية أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية.

X₃:فاعلية الحكومة: يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية : نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة.

X₄: نوعية التنظيم والضبط: يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية : حدوث سياسات غير ودية حيال السوق مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع.

X₅: سيادة القانون: مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقييد المواطنين بالقانون.

X₆:ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية

ومن الجدير بالذكر في البداية أن السبب الذي دفعنا إلى اعتماد مؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل التنمية الاقتصادية هو عدم توفر مؤشر مركب يمكنه التعبير عن مستوى التنمية الاقتصادية في جوانبها العديدة والمتعددة، والتي يصعب حصرها كما ذكرنا في مؤشر واحد، كما أن هذا المؤشر يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية.

ومن خلال دراستنا هذه سوف نحاول تحديد آثار هذه العوامل على مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر باستعمال أداة تحليل الانحدار المتعدد، هذا الأسلوب الذي يتطلب في البداية فرز واختيار أهم المؤشرات التي تستخدم في ما بعد في تكوين النموذج.

وعادة ما تتم عملية الفرز باستعمال عدة أدوات إحصائية من بينها جدول معاملات الارتباط الزوجي بين مؤشرات النموذج، معاملات الارتباط الجزئي لهذه المؤشرات، معامل التحديد وأيضا بالاستعانة بمقياس ستيودنت المستعمل في تقييم جودة تقدير معاملات النموذج¹⁴.

1. جدول معاملات الارتباط الزوجي:

بعد حساب معاملات الارتباط البسيطة بين (y) و (x_i) بالاعتماد على المعطيات المتاحة وبلاستعانة ببرنامج (SPSS) نحصل على جدول معاملات الارتباط الزوجي التالي:

جدول رقم: (2) قيم معاملات الارتباط الزوجية

المؤشرات	y	x_1	x_2	x_3	x_4	x_5	x_6
Y	1.000	0.432	0.789	0.459	0.504	0.702	-0.379
x_1	0.432	1.000	0.672	0.193	0.781	0.622	0.452
x_2	0.789	0.672	1.00	0.361	0.375	0.715	0.117
x_3	0.459	0.193	0.361	1.000	0.079	0.204	-0.118
x_4	0.504	0.781	0.375	0.079	1.000	0.483	0.396
x_5	0.702	0.622	0.715	0.204	0.483	1.000	0.049
x_6	-0.37	0.452	0.117	-0.118	0.396	0.049	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط للمؤشر المستقل x_2 (الاستقرار السياسي) بالمؤشر التابع (y_i) (مستوى الناتج المحلي الإجمالي) يساوي $r_{yx_2} = 0.789$ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين الاستقرار السياسي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذه العلاقة هي نسبية فقط لأنه تم احتسابها مع بقاء تأثير العوامل المستقلة الأخرى وبالتالي عدم إمكانية التقييم الحقيقي والمطلق لمدى تأثير x_2 على (y_i) بمعزل عن تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى.

نسجل كذلك من خلال الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط البسيط للمؤشرات المستقلة الأخرى $(x_1, x_6, x_3, x_4, x_5)$ بالمؤشر التابع منفردة كل على حدة هي متوسطة أو ضعيفة نوعا ما، وكما ذكرنا فيما سبق فإن هذا الضعف في القوة لأرتباطيه هو نسبي ويعود إلى عدم عزلها وتصنيفيتها من تأثير المؤشرات المستقلة الأخرى،

وفي ما يخص معاملات الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة فنلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة ارتباطية قوية بين:

- المتغير المستقل x_1 (حق التعبير والمساءلة) و المتغير المستقل x_4 (نوعية الأطر التنظيمية) حيث كان معامل الارتباط الزوجي بينهما يساوي $r_{x_1x_4} = 0.781$ وهو ما يعني ضرورة إبعاد أحد المتغيرين من تكوين النموذج، ووفق ما تقدم وبالعودة إلى معامل الارتباط البسيط لكل مؤشر من المؤشرين على حدة مع المتغير المستقل نجد أن: $r_{yx_4} \geq r_{yx_1}$ ، نقوم مبدئياً باستبعاد المتغير المستقل x_1 (هذا الإبعاد يكون مبدئياً في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).
- المتغير المستقل x_2 (الاستقرار السياسي) والمتغير المستقل x_5 (سيادة القانون) حيث كان معامل الارتباط الزوجي بينهما يساوي $r_{x_2x_5} = 0.715$ وهو ما يعني ضرورة إبعاد أحد المتغيرين من تكوين النموذج. وبالعودة إلى معامل الارتباط البسيط للمؤشرين مع المتغير المستقل y_i كل على حدة نجد أن: $r_{yx_2} \geq r_{yx_5}$

نقوم مبدئياً باستبعاد المتغير المستقل X_5 (هذا الإبعاد يكون مبدئياً في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).

إن النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الجزئية تقودنا إلى اعتماد أداة إحصائية أخرى لتصفية وفرز المؤشرات المستقلة المعتمدة في دراستنا والحكم على هذه المؤشرات أيها يعتبر أساسي في تكوين النموذج وأي منها غير أساسية .

2. مقارنة الارتباط الجزئي بالارتباط البسيط

نحاول في هذه المرحلة فرز المؤشرات المستقلة الأساسية وغير الأساسية، التي تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإتباع بعض الخطوات، ويتم من خلال هذه المقارنة ترتيب المؤشرات المستقلة ($X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6$) حسب درجة تأثيرها النسبي والمطلق على المؤشر التابع (Y_i)، والجدول التالي يوضح هذه المقارنة:

الجدول رقم (3): ترتيب المتغيرات المستقلة حسب درجة ارتباطها الزوجي والجزئي بالمتغير التابع.

الارتباطات						
معامل الارتباط الخطي البسيط	0.432	0.78	0.459	0.504	0.702	-0.379
الترتيب	5	1	4	3	2	6
معامل الارتباط الجزئي	-0.312	0.96	0.732	0.922	0.48	-0.976
الترتيب	6	2	4	3	5	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن تأثير المتغير X_5 (سيادة القانون) كان عاليا باستخدام الارتباط البسيط لكن عند استخدام الارتباط الجزئي أثبت العكس، معنى ذلك أن تأثير هذا العامل كان سببه تأثير العوامل الأخرى، فالعوامل الأخرى هي التي أدت إلى ارتفاع معامل الارتباط الزوجي بين سيادة القانون ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما كل من المتغيرات X_2, X_3, X_4, X_6 (الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، ضبط الفساد) فنلاحظ أن معاملات ارتباطها الجزئية كبيرة وهياكبر من معاملات الزوجية وهوما يفسر التأثير القوي الصافي (المطلق) لهذه العوامل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للمتغير X_1 (حق التعبير والمساءلة) فبين كلا من معامل الزوجي ومعامله الجزئي تأثيره الضعيف على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال الجدول السابق نستنتج أن أكثر العوامل تأثيرا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هي: ضبط الفساد X_6 ، الاستقرار السياسي X_2 ، نوعية الأطر التنظيمية X_4 ، فاعلية الحكومة X_3

أما أقل المؤشرات تأثيرا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن استبعادها عند تكوين النموذج مبدئياً هي: حق التعبير والمساءلة X_1 وسيادة القانون X_5 .

(هذا الاستبعاد يكون مبدئياً في انتظار الاختبارات اللاحقة والتي يفترض بها إثبات هذه النتائج المبدئية).

3. تحليل معامل التحديد

نحاول من خلال حساب معاملات التحديد معرفة مستوى تأثير كل مؤشر مستقل على قوة تمثيل المعادلة ودرجة تفسيرها للظاهرة محل الدراسة، مما يساعدنا على فرز وتحديد المؤشرات التي يمكن استبعادها في بناء النموذج، وكانت أهم النتائج المتحصل عليها كالآتي:

الجدول رقم: (4) معاملات التحديد

المؤشرات المستقلة	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد المتعدد	معامل التحديد المصحح
X2, X3, X4, X6	0.992	0.985	0.976
X2, X3, X4, X6, X5	0.994	0.988	0.976
X2, X3, X4, X6, X1	0.993	0.986	0.974
X2, X3, X4, X6, X5, X1	0.994	0.989	0.976

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

إن نتيجة المقارنة بين المؤشرات المستقلة باستعمال معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح من أجل تحديد أهمية هذه المؤشرات في تكوين النموذج توضح الأهمية الكبيرة للمؤشرات (X2، X6، X4، X3)، وهي النتيجة التي تؤكد ما توصلنا إليه في الاختبارات السابقة.

من خلال جملة الاختبارات التي قمنا بها لأجل فرز وتحديد المؤشرات ذات الأهمية في تكوين النموذج، توصلنا إلى نتائج مهمة لكنها تبقى مبدئية، ومن أجل التأكد أكثر واخذ فكرة صريحة وواضحة عن الأهمية المطلقة لكل من المؤشرات السابقة في تفسير الظاهرة المدروسة وفي تكوين النموذج المتعدد الذي يفسرها فإننا سوف نلجأ إلى مجموعة اختبارات أخرى وهي اختبار فيشر، واختبار ستيودنت واختبار معامل الارتباط الذاتي لحدود الخطأ، هذه الاختبارات تتطلب تقدير النموذج المقترح وذلك بإدخال جميع المؤشرات المستقلة المقترحة في البداية ومن ثم تقييم هذا النموذج.

4. تقدير النموذج

نقوم بتقدير معالم النموذج وذلك بإدخال كل المؤشرات المستقلة المقترحة ومن بعد ذلك إجراء اختبار موضوعية معامل الارتباط ومعامل التحديد وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة بواسطة مقياس فيشر، كما نقوم كذلك بتقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات معادلة الانحدار وذلك بحساب مقياس ستيودنت.

بالاعتماد على البيانات المتاحة وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج (SPSS) تم تقدير معاملات النموذج القياسي المقترح لتمثيل علاقة المؤشر التابع (y_i) (مستوى الناتج المحلي الإجمالي) بالمؤشرات المستقلة $(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6)$ (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، ضبط الفساد) تم التوصل إلى الصيغة التالية:

$$y_i$$

$$R = 0.994R^2 = 0.989\overline{R^2} = 0.976F = 75.12$$

$$\begin{array}{llll} t_{b_0} = 5.993 & t_{b_1} = -0.734 & t_{b_2} = 7.700 & t_{b_3} = 2.740 \\ t_{b_4} = 5.30 & t_{b_5} = 1.223 & t_{b_6} = -10.11 & DW = 2.798 \end{array}$$

أ. التحليل الاقتصادي:

نلاحظ أن كل من معاملات معادلة الانحدار المقدرة التالية $(b_0, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5)$ هي موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين كل منحى التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن زيادة هذه المؤشرات وتحسنها يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما المعامل (b_6) فجاء بالسالب ومعنى ذلك وجود علاقة عكسية بين مؤشر ضبط الفساد ومؤشر مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتعارض مبدئياً مع النظرية الاقتصادية، على اعتبار أن أي ارتفاع في مؤشر ضبط الفساد والذي يقيس (الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية)، يؤثر عكسياً على الناتج المحلي الإجمالي.

ب. التحليل الإحصائي:

• تحليل معامل الارتباط المتعدد:

تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.994$ علاقة ارتباطية قوية جداً بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي (Y_i) وكل المؤشرات المستقلة مجتمعة.

• تحليل معامل التحديد المتعدد:

تظهر قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.989$ المقترحة تمثل العلاقة المدروسة تمثيلاً جيداً وهي ذات معنوية إحصائية كبيرة، وتشير كذلك إلى أن 98.9% من التغيرات في (i) تتسبب فيها المؤشرات المعتمدة في النموذج.

• تحليل اختبار فيشر:

وهو اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح ككل، وذلك بالمقارنة بين القيمة الفعلية ($F_{réel}$) والقيمة

$$F_{réel} = \frac{R^2}{1-R^2} \cdot \frac{n-m-1}{m} = 75.12$$

الحرية v_1 ، v_2 ونسب (0.05) (v_2, v_1) F_{tab} : بحسب درجات الحرية $F_{(0.05)(5,6)} = 4.95$ هي

نلاحظ أن: $F_{réel} > F_{tab}$ أي أن قيمة معامل التحديد المتحصل عليها هي قيمة موضوعية وإن المعادلة

تمثل العلاقة بصفة جيدة، وهذا ما يؤكد موضوعية معامل التحديد المتعدد في قياس جودة تمثيل معادلة الانحدار المقدرة للنموذج المقترح. وبالتالي رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 ، بحيث أن:

H_0 : تعني أن النموذج عشوائي في تكوينه وليس له مصداقية ومعنوية إحصائية.

H_1 : تعني أن النموذج ذو مصداقية وله معنوية إحصائية ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة.

• تحليل اختبار ستودنت:

من أجل تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات المعادلة المقترحة، نحسب مقياس ستودنت (t) لكل المعاملات

(b_i) ونقارنه (t_{tab}) المستخرجة من جدول التوزيع لستودنت، ويسمح حساب مقياس (t) من اختبار

الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معادلة الانحدار. أما القيمة الجدولية (t_{tab}) فنحصل

عليها من جدول التوزيع الإحصائي لستودنت عند درجة حرية مقدارها $(n - m - 1)$ ، $v_2 =$ ومستوى

معنوية $\alpha = 0.05$ ، وعليه فإن: $t_{tab} = 2.570$

نلاحظ من خلال النتائج أن كل من t_{b_0} ، t_{b_1} ، t_{b_2} ، t_{b_3} ، t_{b_4} ، t_{b_5} هي أكبر من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية

البديلة H_1 : أي أن الحد الثابت و الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد

تأثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ونلاحظ أن كل من t_{b_5} ، t_{b_1} هي أقل من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية H_0 بمعنى أن حق التعبير والمساءلة

وسيادة القانون لا تؤثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: تكوين النموذج القياسي المتعدد للظاهرة المدروسة

بناءً على نتائج التحليل والاختبارات السابقة فإن نتيجة فرز واختيار المؤشرات المستقلة الأساسية في تكوين

النموذج هي (x_2, x_3, x_4, x_6)، وهذا ما يعني أن النموذج الذي نحن بصدد تكوينه يتكون من خمسة متغيرات

هي:

y_i : مستوى الناتج المحلي الإجمالي، x_2 : مؤشر الاستقرار السياسي، x_3 : مؤشر فاعلية الحكومة، x_4 : مؤشر

نوعية الأطر التنظيمية، x_6 : مؤشر ضبط الفساد.

فيكون النموذج من الشكل: $y_i = b_0 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_6x_6$

أ: تقدير النموذج النهائي

بالاعتماد على البيانات المتاحة واستعمال طريقة المربعات الصغرى وبلاستعانة ببرنامج (SPSS) تم تقدير معاملات النموذج القياسي المقترح لتمثيل علاقة المؤشر التابع (y_i) (مستوى الناتج المحلي الإجمالي) بالمؤشرات المستقلة (x_2, x_3, x_4, x_6) (الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، ضبط الفساد) تم التوصل إلى الصيغة التالية:

$$y_i = 4921565.800 + 446303.589x_2 + 4930.529x_3 + 155472.243x_4 - 274800.631x_6$$

$$R = 0.992R^2 = 0.985\overline{R^2} = 0.976F = 114.625$$

$$t_{b_0} = 6.527t_{b_2} = 11.394t_{b_3} = 2.988t_{b_4} = 6.18t_{b_6} = -10.003DW = 2.616$$

تشير معلمة المتغير x_2 في النموذج أعلاه، إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في قيم المتغير (الاستقرار السياسي) تؤدي إلى زيادة المتغير التابع (مستوى الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار 446303.586 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى (x_3, x_4, x_6) ، وكذلك بالنسبة إلى معلمة المتغير x_3 والتي تشير إلى أن زيادة في مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4930.529 وحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى (x_2, x_4, x_6) . وتؤدي الزيادة في مؤشر نوعية الأطر التنظيمية بوحدة واحدة إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 155472.243 وحدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى (x_2, x_3, x_6) ، أما الزيادة في مؤشر ضبط الفساد بمقدار وحدة واحدة فينتج عنه تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 274800.631 وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى.

ب: تقييم النموذج القياسي:

بعد حصولنا على المعادلة الممثلة للنموذج الخاص بالظاهرة محل الدراسة نحاول تقديم عرض تقييمي لهذا النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات المساعدة على ذلك.

- تحليل معامل الارتباط المتعدد:

تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.992$ إلى وجود علاقة ارتباطية قوية جدا بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي (Y_i) وكل المؤشرات المستقلة مجتمعة.

- تحليل معامل التحديد المتعدد:

انالقيمة المرتفعة جدا لمعامل التحديد في النموذج المشكل في دراستنا لدليل على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها هذا النموذج في تمثيل العلاقة محل الدراسة حيث أن 98.5% من التغيرات التي تحدث في (Y_i) تتسبب فيها المؤشرات المعتمدة في النموذج، أما الباقي (1.5%) من التغيرات فتعود أسبابها إلى عوامل أخرى.

- تحليل اختبار فيشر:

إن القيمة الجدولية هي: $F_{(0.05)(4,7)} = 4.12$ ، وعليه فإن $F_{réel} > F_{tab}$ أي أن قيمة معامل التحديد المتحصل عليها هي قيمة موضوعية وأن المعادلة تمثل العلاقة بصفة جيدة، وهذا ما يؤكد موضوعية معامل التحديد المتعدد في قياس جودة تمثيل معادلة الانحدار المقدرة للنموذج المقترح. وبالتالي رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 ، والتي تعني أن النموذج ذو مصداقية وله معنوية إحصائية كبيرة.

- تحليل اختبار ستودنت:

بعد حساب مقياس ستودنت (t) لكل المعاملات (b_i) ومقارنتها بـ (t_{tab}) المستخرجة من جدول التوزيع لستودنت، عند درجة حرية $v_2 = (n - m - 1)$ ، ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، يمكن ملاحظة أن كل من t_{b_0} ، t_{b_1} ، t_{b_2} ، t_{b_3} ، t_{b_4} ، t_{b_6} هي أكبر من t_{tab} وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 : أي أن الحد الثابت و الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد تأثر على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

- تقييم الأداء العام لجودة النموذج:

وهو يعني اختبار قدرة هذا النموذج على إجراء توقعات لقيمة الظاهرة المدروسة في المستقبل، يتم إجراء هذا الاختبار باستعمال معامل عدم التساوي (U)، يحسب هذا المعامل حسب الصيغة التالية¹⁵:

$$U = \frac{1}{n(n-1)} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n |y_i - y_j|$$

بالاستعانة ببرنامج SPSS تم حساب (U)، حيث: $U = 0.496695$ ، قيمة معامل عدم التساوي المحصل عليها توضح بأن قدرة النموذج المقترح على التوقع والاستطلاع قوية وذلك لاقتربها من الصفر.

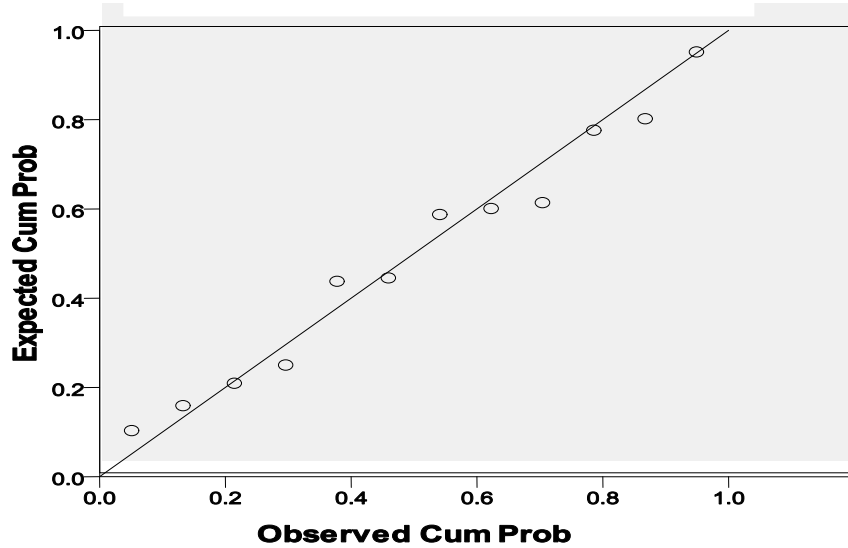
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

لغرض اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية بمستوى دلالة 5%، وبدرجة حرية $n = 12$ ، و $k = 4$ تم حساب إحصائية ($D.W$) بحيث $D.W = 2.616$ وبالتالي فهي في المجال $4 - d_u < D.W < 4 - d_L$ والذي يشير إلى منطقة عدم التحديد وبالتالي ومن الناحية التطبيقية عادة ما يفترض عند وقوع القيم الفعلية لمقياس ($D.W$) في منطقة عدم التحديد وجود ارتباط ذاتي وترفض الفرضية H_0 والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، علماً أن $d_u = 2.18$ ، $d_L = 0.51$.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

للتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء قمنا بتمثيل القيم الاحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء على المحور العمودي.

الشكل رقم(1): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

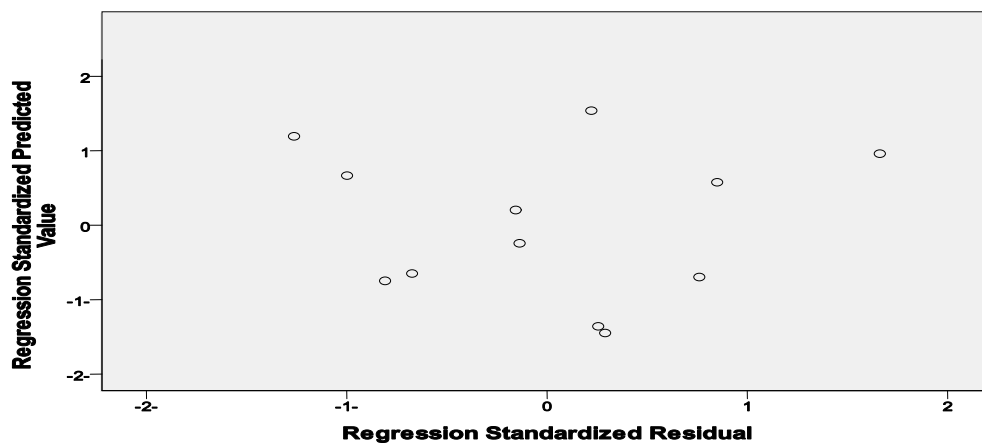


نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معظم النقاط تتجمع تقريباً بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير إلى أن البواقي تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر.

- اختبار فرضية تجانس الخطأ العشوائي:

للتحقق من فرضية تجانس باين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (y) على محور أفقي والبواقي المعيارية على المحور العمودي، ولاحظنا من الشكل الناتج (شكل رقم 2) أن النقاط تتوزع بشكل شريطاً فقيم تساوي حول الصفر؛ مما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة تجانس تبانيا لخطأ العشوائي.

الشكل رقم(2): تجانس الخطأ



الاستنتاج:

- بعد العملية التقييمية التي قمنا بها على النموذج المتعدد المقترح والمكون تتأكد لنا نتائج اختبارات فرز وتصنيف المؤشرات التي قمنا بها في المرحلة الابتدائية، التي أوضحت أن تأثير مؤشرات حق التعبير والمساءلة وسيادة القانون على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي ضعيفة، بينما تأكد كذلك التأثير القوي والكبير لمؤشرات الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة ونوعية الأطر التنظيمية وضبط الفساد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشرات الفساد الأكثر أهمية وتأثيراً على مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر المعتمد في دراستنا.
- إن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 446303.586 وحدة.
 - إن زيادة مؤشر نوعية التنظيم والضبط بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 155506.254 وحدة.
 - إن الزيادة في مؤشر فاعلية الحكومة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4930.529 وحدة.
 - إن تغير مؤشر ضبط الفساد بدرجة واحدة يؤدي إلى تغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 283320.780 وحدة في الاتجاه المعاكس وذلك نظراً للعلاقة العكسية بين هذين المتغيرين.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التحليلية لظاهرة الفساد تبين، ان الفساد يعيق النمو الاقتصادي، حيث يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار، كما يؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة، كما أنه يؤدي الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلى جانب تشويبه للسياسات العامة وإهداره للموارد، ويضعف الفساد من شرعية الدولة ويهدد الاستقرار السياسي والأمني، مما يستدعي العمل على إيجاد حلول ناجعة لمحاصرة هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة يمكن أن توجه إلى الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الدراسة القياسية لتأثير مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر توصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات نوجزها في الآتي :

نتائج واقتراحات:

- إن معالجة أية ظاهرة تتطلب تحديدها بدقة، وفي ظل غموض مفاهيم الفساد وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه يصعب معالجته، لذا فانه يوصى بضرورة تحديد المعاني الدقيقة لهذا المصطلح حتى تسهل معالجته
- أن الحاجة ما زالت ملحة لمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد (وخصوصاً العوامل الدولية) لما لها من أهمية في ضل التحديات الراهنة الحاضر، وتقديم الحلول
- إن الحديث عن " الفساد وأثره " موضوع متشعب الأبعاد، فالمتتبع لأدبيات الفساد يجد أنها لا تتحدث في واقع الأمر عن نوع واحد من الفساد بل عدة أنواع منها الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الإداري والفساد...، وفي ظل وجود هذه الأنواع من الفساد لا بد وأن تختلف الأسباب المؤدية إلى كل منها وبالتالي النتائج المترتبة عليها وإن كان ذلك لا يلغي حقيقة اشتراك هذه الأنواع في الكثير من الأسباب والنتائج، غير أنه ومع الإدراك بأهمية الأثر الذي يتركه الفساد فإن ذلك يجب أن يكون منطلقاً في البحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها معالجة أسباب ظهور هذه المعضلة ومن ثم محاولة التصدي لها، كما أن أي برنامج لمكافحة الفساد لن يكون الهدف منه أو البرامج المماثلة له هو القضاء على الفساد تماماً فذلك مطلب صعباً لتحقيق، ولكن يكون هدف هذا البرنامج الحد من آثار هذا الفساد ما أمكن، من ناحية أخرى فإن أي برنامج لمكافحة الفساد لن يُكتب له النجاح إذا لم تتضافر معه جهود أخرى يأتي في مقدمتها النية الصادقة في مكافحة هذه الآفة وترجمة هذه النية إلى عمل إجرائي يتمثل في إصلاح البنية السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والإعلامية والقضائية.
- إذا كانت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، فإن الجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول لم تفلت بدورها من هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل خطراً بارزاً يهدد أجهزتها بالشلل، ويعمل على نسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة، وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال ونهبها وتبذيرها، وتعاطي الموظفين للرشاوى، واستغلال للنفوذ... وغيرها من المظاهر التي تعبر عن حقيقة الفساد في الجزائر، لهذا فمن الضروري أن يكون لجهود مكافحة الفساد والأطراف المعنية بها رصيد كاف عن خصوصية أوضاع الفساد في البلد، ومن هنا تبرز ضرورة الاعتماد على دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهر الفساد، بحيث تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة، لتدعم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها، ويمثل قياس متغيرات الفساد أحد أهم الركائز المنهجية التي تحقق هذه المصداقية
- لا بد أن تكون هنا كروية مستقبلية يمكن من خلالها استباق الأحداث في معالجة مشكلاتنا بشكل عام، ومنها مشكلة الفساد بدلا من أن تكون أعمالنا في مجملها ردود فعل اتجاه أحداث

الفساد، إننا يجب أن ندرك أن مشكلة الفساد اليوم ليست هي مشكلة الأمس ولن تكون كذلك بنفس الصورة في المستقبل وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نعد أنفسنا وأجهزتنا المعنية بذلك للتعامل مع هذه المشكلات في إطار الأمانة والنزاهة والشفافية.

● نشير في نهاية هذه الدراسة إلى أن المؤشرات المتوفرة عن الفساد وعلى تنوعها مجرد مؤشرات استدلالية لانتشار الفساد وليست مقياس أدقياً له، ولا تعكس واقع الفساد أو حجمه كما هو عليه على أرض الواقع وهو ما يتطلب وقفة جادة لصياغة مؤشر وطني خاص بنا يلاءم واقعنا، بإشراك أكاديميين مختصين من الحقوقيين وعلماء الاجتماع والإحصائيين لنعرف واقع هذه الظاهرة المدمرة والمستفحلة في بلادنا وأسبابها وآلياتها، ووضع الأسس السليمة لسبل معالجتها.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ محمد مصطفى سليمان، حوكت الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 32.
- ² وائل نواره، "المواطنة في مصر بين الفساد وتحدي البقاء"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 21، 2008، ص 37.
- ³ Daniel domel, face a la corruption, edetion karthala, paris 2003, p43
- ⁴ بوريسيجو فيتش، "أراء في الفساد... الأسباب والنتائج"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، 2005، ص 26.
- ⁵ محمد هشماوي، الفساد يستعمر الدولة في الجزائر، متاح على الموقع: <http://espoirmaghreb.wordpress.com/tag/debat> تاريخ الاطلاع: 2013/10/15.
- ⁶ نور أحمد، الآثار الاجتماعية للعولة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2004، ص 129-134.
- ⁷ مصطفى الفقي، الفساد الإداري والماليين السياسات والإجراءات، منشورات مركز المشروعات الخاصة، 2003، ص 3.
- ⁸ كمبرلي آن اليوث، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 26.
- ⁹ عامر الكبيسي، الفساد والعولة تزامن لا توأمة، لمكتبة الجامعي الحديث، 2005، ص 113.
- ¹⁰ مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسات الدولية، العدد 143، 2001، ص 224.
- ¹¹ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011، ص 12.
- ¹² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 95.
- ¹³ مجدي الشريجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 22.
- ¹⁴ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 139.
- ¹⁵ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص 54.